

مدى قدرة محافظ الحسابات على المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية
— دراسة تحليلية لآراء عينة من محافضي الحسابات في الجزائر —

The Extent of Algerian Auditor Ability of Auditing in Electronic Information Systems

أ.د. أحمد قايد نور الدين
جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر
ahmedgaïd2000@hotmail.fr

أ. عيسى زين
جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر
Zine.aissa39@gmail.com

Received: 26/09/2016

Accepted: 28/11/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة محافظ الحسابات الجزائري على أداء مهامه في ظل نظم المعلومات الإلكترونية، وتبيان مشاكل المراجعة في ظل هذه النظم بغية المساهمة في تحسين خدمات مكاتب المراجعة بالجزائر، وهذا من خلال دراسة تحليلية لآراء عينة من محافضي الحسابات الجزائريين، وأجريت باستخدام استبيان تم تصميمه بالاعتماد على الدراسات السابقة والدراسة النظرية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن محافظ الحسابات بالجزائر وفريقه لديه الكفاءة العلمية والعملية التي تسمح لهم بمراجعة مؤسسات تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية إلا أنه على الرغم من ذلك يوجد أمام محافضي الحسابات بالجزائر مشاكل أثناء مراجعة حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية. **الكلمات المفتاحية:** محافظ الحسابات، نظم المعلومات الإلكترونية، مراجعة الحسابات، تكنولوجيا المعلومات.

Abstract:

The aim of this study is to identify the extent of Algerian external auditors to perform the tasks under the electronic information systems, and to explain the audit problems under these systems in order to contribute to the improvement of the services of the auditing offices in Algeria, through an analytical study of the views of a sample of the Algerian accountants and conducted using a questionnaire that was designed based on previous studies and theoretical study.

The study concluded that the external auditors in Algeria and his team has the scientific and practical competence to auditing institutions using electronic information systems, However, in spite of this, the external auditors in Algeria have problems during auditing the institutions used for electronic information systems.

Key Words: auditor, electronic information systems, auditing, Information Technology.

تمهيد:

أحدثت التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات تأثيرا هاما في كثير من الجوانب العلمية والعملية، ويعتبر التطور في استخدامها في العلوم الإدارية والمحاسبية أحد التطورات الهامة في مجال تشغيل البيانات والحصول على معلومات تساعد الإدارة في القيام بوظائفها المختلفة، ومختلف أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم، حيث تقدم هذه التكنولوجيا إمكانيات هائلة ومميزات ذات أهمية بالغة، من قدرة على تخزين البيانات والمعلومات المالية، وقدرة على تشغيل البيانات المالية بسرعة فائقة ودقة عالية، بالإضافة إلى التطور في مجال الشبكات الداخلية والخارجية، حيث يمكن من خلال الشبكات الداخلية ربط جميع أقسام وإدارات وفروع الشركة، ومن خلال الشبكات الخارجية ربط الشركة بالأطراف الخارجية من عملاء وموردين وحكومة وغيرهم من الأطراف، ومن أهم الأمثلة على ذلك الشبكة العنكبوتية (Internet)، كل ذلك ساعد على سرعة انتشار استخدام الحاسب الإلكتروني في نظم المعلومات.

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم المتغيرات المؤثرة على مهنة المراجعة بصفة خلاصة، وعلى الرغم من المزايا المصاحبة لاستخدام نظم المعلومات الإلكترونية، إلا أنها أيضا أدت إلى ظهور العديد من المشاكل التي لم تكن مطروحة في ظل نظم المعلومات اليدوية مثل اختفاء المستندات المادية بالإضافة إلى سهولة ارتكاب جرائم الغش وصعوبة اكتشافها، وانتشار جرائم الحسابات، وكل هذا ساهم في التأثير بشكل جوهري في مهنة المراجعة.

وفي الآونة الأخيرة شهدت الجزائر تطورات سريعة وملموسة تمثلت في اتجاه العديد من المؤسسات فيها إلى استخدام نظم المعلومات الإلكترونية، مما يقتضي على مهنة المراجعة مسايرة هذه التغيرات، وذلك بأن يقوم مراجع الحسابات بتطوير نفسه وأساليب التدقيق التي يستخدمها من جهة وتطوير الإطار التنظيمي للمراجعة من جهة أخرى من أجل إعطاء الضمانات والتأكيدات على موثوقية المعلومات المالية المعدة وفق نظم المعلومات الإلكترونية.

وفي ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

❖ ما مدى قدرة محافظ الحسابات في الجزائر على أداء مهامه في ظل نظم المعلومات الإلكترونية؟

حتى نستطيع الإجابة على الإشكالية الرئيسية سنقوم تجزئتها إلى عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- ✓ هل محافظ الحسابات بالجزائر وفريقه لديه الكفاءة العلمية والعملية التي تسمح لهم بمراجعة مؤسسات تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية؟
- ✓ هل يوجد معوقات أمام محافظ الحسابات بالجزائر وفريقه تقلل من جودة خدماته أثناء تدقيق حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية؟

فروض الدراسة:

في ضوء الأسئلة الفرعية صيغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- ✓ محافظ الحسابات بالجزائر وفريقه لديه الكفاءة العلمية والعملية التي تسمح لهم بمراجعة مؤسسات تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية.
- ✓ يوجد معوقات أمام محافظي الحسابات وفريقه تحول دون قدرتهم على مراجعة حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي:

- ✓ تسليط الضوء على الأدبيات النظرية للمراجعة ونظم المعلومات الإلكترونية مع التركيز على المخاطر المصاحبة لاستخدامها.
- ✓ معرفة مدى احاطة محافظ الحسابات بالجزائر وفريقه بالمتطلبات العلمية والعملية للمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية.
- ✓ الخروج بنتائج واقتراحات تساهم في رفع جودة مهنة المراجعة بالجزائر.

أهمية الدراسة:

- تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال:
- ✓ تناولها لأحد الموضوعات الهامة والمعاصرة لواقع المنظمات في الوقت الراهن وهي نظم المعلومات الإلكترونية وإبراز الدور الذي تلعبه هذه النظم في تحسين تسيير المؤسسة الاقتصادية، والتطرق إلى المخاطر المصاحبة لاستخدام المؤسسات لهذه النظم.
- ✓ وتناولها أيضا لمهنة المراجعة وإبراز الدور الذي تلعبه في إعطاء التأكيدات والضمانات لصحة وشرعية الحسابات، ومن ثم محاولة تقييمها في ظل التحديات التي تفرضها نظم المعلومات الإلكترونية عليها.
- ✓ النتائج التي ستكشف عليها هذه الدراسة والتوصيات التي ستقترح في ضوء النتائج المتوصل لها.

منهج الدراسة:

- بغية الوصول لأفضل الأساليب والطرق للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الرجوع إلى مصدرين من مصادر البيانات وهما:
- ✓ المصادر الأولية: وتتمثل باستبيان سيوزع على عينة من مجتمع الدراسة.
- المصادر الثانوية: وتتمثل بكافة المراجع والكتب والدوريات وجميع أدبيات السابقة التي بحثت في الموضوع أو مواضيع ذات الصلة.

الجانب النظري للدراسة:

أولا: مفهوم محافظ الحسابات ومهامه:

المراجعة هي عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التطابق والتوافق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة¹.

حسب ما جاء في القانون 01/10 وتحديدًا في المادة 44 أن محافظ الحسابات هو " كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة الحسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها للأحكام التشريع المعمول به²."

وكما نصت المادة 43 من القانون 01/10 على المهام التي تسمح وتساعد محافظ الحسابات للقيام بعمله على أكمل وجه أي مراقبة شركة ما وتتمثل هذه المهام فيما يلي³:

- ✓ يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
- ✓ يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيريون للمساهم أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- ✓ يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو لمسير.

- ✓ يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والشركات أو الهيئات التابعة لها أو بين الشركات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- ✓ يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المدولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال الشركة أو الهيئة.
- ✓ وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير

ثانيا: نظم المعلومات الإلكترونية (مفاهيم وتعريف)

1. النظام:

من المعروف بأن النظام يتكون من عدة عناصر مرتبطة ببعضها بعضا وذلك لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف، وبغض النظر إن كان ذلك النظام الكترونيا أو لا، فدوما تحكمه سياسات وإجراءات يتم اتباعها بشكل روتيني، كما تتم مراقبة تلك الإجراءات من قبل المسؤول عن النظام للتأكد من عدم وجود أي اختراقات للسياسات الموضوعة.

2. نظام المعلومات:

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري، ويعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم والتي تقوم بجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات بغرض دعم صناعة القرارات والتنسيق والتحكم بالمؤسسة بالإضافة إلى المساعدة في حل المشاكل⁴.

ومن المتعارف عليه كذلك أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية⁵:

- ✓ **المدخلات:** وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها.
- ✓ **المعالجة:** وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية، التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام.
- ✓ **المخرجات:** وهي عبارة عن المعلومات، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة.

3. نظم المعلومات الإلكترونية:

نظرا للتطابق التام بين وظائف كل من نظام الحاسب الآلي ونظام المعلومات، ونظرا لما تتميز به نظم المعلومات الحديثة من تعقد وتضخم في حجم البيانات التي يتم معالجتها كنتيجة منطقية لكبر حجم المؤسسات، ونظرا للحاجة إلى سرعة الوصول إلى المعلومات، فقد اتجهت المؤسسات في الوقت الحالي إلى استخدام أنظمة الحاسب الآلي في تشغيل بياناتها المالية وغير المالية، مما أدى إلى ما يمكن أن يطلق عليه تزاوج أو اندماج كل من نظم المعلومات ونظم الحاسب الآلي ونشوء ما يمكن أن يطلق عليه نظم المعلومات الإلكترونية، وهي الأنظمة التي تستخدم أجهزة الحاسب الآلي وبرامجه المختلفة في نقل وتداول البيانات بين عناصر النظام وبعضها البعض أو بين عناصر النظام والأطراف الأخرى خارج النظام ممثلة في البيئة المحيطة، وفي تشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات وتوصيل هذه المعلومات إلى مستخدمي النظام⁶، وعادة ما تقوم نظم المعلومات الإلكترونية بالوظائف التالية من خلال أنظمة الحاسب⁷:

✓ استلام البيانات من مصادرها المختلفة داخل أو خارج المؤسسة.

✓ فرز وتصنيف وتبويب وتجميع البيانات.

✓ تخزين البيانات من خلال وسائط التخزين الخارجية.

✓ معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات.

✓ تخزين المعلومات وعرضها وتوصيلها إلى الأطراف المستفيدة.

ثالثاً: مشاكل المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية

للمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية العديد من المشاكل وسنتطرق خلال هذا العنصر إلى أهم ثلاثة مشاكل والتي تتمثل فيما يلي:

1. مشاكل خاصة بالتأهيل العلمي والعملي لمراجع نظم المعلومات الإلكترونية:

تقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1.1. مشاكل خاصة بالتأهيل العلمي لمراجع نظم المعلومات الإلكترونية وتتمثل في⁸:

- ✓ تضخم المجتمع الطلابي في الجامعات بشكل يفوق طاقتها.
- ✓ عدم الاهتمام بتدريب الطلاب عملياً بما يمكنهم من مساهمة الحياة العملية.
- ✓ عدم وجود لجان متخصصة لاعتماد المناهج الدراسية والإشراف على تطويرها باستمرار وربطها بالمشاكل العملية.

2.1. مشاكل التأهيل العملي لمراجع نظم المعلومات الإلكترونية، وتتمثل في⁹:

- ✓ قيام العديد من محافظي الحسابات بمراجعة نظم المعلومات الإلكترونية باستخدام أسلوب المراجعة من حول الحاسب.
- ✓ عدم توافر المغريات المادية.
- ✓ طول الفترة الزمنية اللازمة لاكتساب الخبرة.
- ✓ عدم الاهتمام بتدريب وتطوير فريق المراجعة داخل مكتب المراجعة.
- ✓ عدم وجود معايير مراجعة يسترشد بها المراجع في مراجعته لنظم المعلومات الإلكترونية.

2. مشاكل نظام الرقابة الداخلية الخاص بنظم المعلومات الإلكترونية: تقسم هذه

المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين هما¹⁰:

1.2. مشاكل متعلقة بالعاملين بالشركة محل المراجعة، وتتمثل في:

- ✓ توافر الإدارة.
- ✓ تركيز الوظائف والمعرفة في يد موظفين معينين.

2.2. مشاكل متعلقة بنظام المعلومات الإلكتروني، وتتمثل في:

- ✓ تركيز البرامج والبيانات.
- ✓ اعتماد بعض أساليب الرقابة اليدوية على نظم الرقابة الداخلية الخاصة بنظم المعلومات الإلكترونية.
- ✓ إمكانية الاختراق من قبل برامج أخرى.

3. مشاكل خاصة بجمع أدلة الإثبات الإلكترونية: تقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين

هما¹¹:

1.3. مشاكل متعلقة بنظام المعلومات الإلكتروني، وتتمثل في:

- ✓ طبيعة المعالجة داخل نظام المعلومات الإلكتروني.
- ✓ الاحتفاظ بالأدلة الإلكترونية لفترة زمنية قصيرة.
- ✓ غياب أو ضعف نظم الرقابة الداخلية.

✓ عدم توافر مستندات ورقية في بعض مراحل النظام الإلكتروني.

3.2. مشاكل متعلقة بالمراجع، وتتمثل في:

✓ التأهيل العلمي والعملية للمراجع.

✓ ارتفاع تكلفة استخدام الأساليب الإلكترونية في المراجعة.

✓ الاعتماد على الحكم الشخصي للمراجع.

الجانب التطبيقي للدراسة:

من خلال هذا الجانب سنحاول التعريف بالعينة المدروسة وبالطريقة المنتهجة في هذه الدراسة ألا وهي الاستبيان، وتحليل محاوره.

أولاً: عينة وأدوات وأسلوب الدراسة

1. عينة الدراسة وأداتها

تتكون عينة الدراسة من مجموعة من محافظي الحسابات المدرجين بجدول الغرفة الوطني لمحافظي الحسابات بالجزائر لسنة 2016.

أما فيما يتعلق بأداة الدراسة فقد قمنا باستخدام استبيان يتكون من جزئين أساسيين، حيث خصص الجزء الأول للمجيب على الاستبيان ومعلوماته الشخصية من خلال (الجنس، العمر، المؤهل العلمي...)، والجزء الثاني فقد خصص للفرضيات المطروحة والعناصر ذات العلاقة، وقد قسم بدوره إلى عنصرين أساسيين تمثلا في الفرضيات الأساسية والتي تحوي بدورها على عدة فقرات فرعية.

وللإشارة استعملنا مقياس ليكارت الخماسي في الترميز حول إجابات أفراد العينة عن الأسئلة والجدول التالي يوضح هذا المقياس:

الجدول رقم (01): يوضح عملية ترميز خيارات الإجابة

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على جدول ليكارت الخماسي

2. المعالجة الإحصائية للدراسة

بعدما أتممنا عملية تحصيل استمارات الاستبيان الصالحة للدراسة التي بلغت 50، تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم (Statistique Package For Social Science) والذي يرمز له بـ (SPSS) الإصدار 19.

انتهجنا في تحليلنا الأسلوب الإحصائي الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر المتوسطات الحسابية لمعرفة اتجاهات وميول آراء أفراد العينة حول كل الأسئلة المطروحة وكذا الانحراف المعياري، كما استخدمنا في تحليلنا عبارات الاستبيان اختبار ستودنت أو ما يعرف أيضا بـ (T-test)، وذلك بغرض تعميم الدراسة على المجتمع.

ثانياً: تحليل نتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق للنتائج المتحصل عليها من الاستبيان وتحليلها سواء لخصائص العينة أو محاور الاستبيان التي ومن خلالها سنحاول الوصول إلى الهدف المنشود من هذه الدراسة.

1. وصف خصائص عينة الدراسة

سنقوم من خلال هذا العنصر باستعراض أهم مميزات العينة المدروسة.

الجدول رقم (02): تحليل فقرات الجزء الأول للاستبيان "خصائص عينة الدراسة"

المتغير	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	50
	أنث	00
	المجموع	100
العمر	أقل من 30 سنة	15
	من 30 إلى 50 سنة	21
	أكثر من 50 سنة	14
	المجموع	50
	المجموع	100
المؤهل العلمي	شهادات أخرى	10
	ليسانس	24
	ماجستير	07
	دكتوراه	09
	المجموع	50
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	16
	من 5 إلى 10 سنوات	22
	أكثر من 10 سنوات	12
	المجموع	50
	المجموع	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج SPSS.

تشير بيانات الجدول رقم (02) وفقا لإجابات العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:

✓ نلاحظ من خلال هذه النتائج أن كل عينة الدراسة ذكور وذلك يرجع لسيطرة هذه الفئة على مهنة المراجعة بالجزائر.

✓ نلاحظ أن أغلب أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 50 سنة وذلك بما نسبته 42 %، أما الفئة التي تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة تقدر بنسبة 30 %، والباقي من فئة أكثر من 50.

✓ نلاحظ أن معظم عينة الدراسة من حاملي شهادة ليسانس وذلك بنسبة تقارب 48%، أما فئة الدكتوراه والماجستير فكانتا 18 و 14% على التوالي، أما الفئة الأخرى والتي تتمثل في شهادات أخرى فكانت نسبته 20%.

✓ نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة من ذوي الخبرة أكثر من العشر سنوات وذلك بنسبة 24 %، وبلغ حجم العينة من ذوي الخبرة ما بين 5 و 10 سنوات 44 %، والعينة ذوي الخبرة أقل من 05 سنة ما نسبته 32 %.

2. تحليل نتائج الفرضيات

تحليل فقرات المحور الأول:

وسيتم عرض النتائج المتحصل عليها في الجداول الموالية:

الجدول رقم (03): تحليل فقرات المحور الأول "مدى إحاطة محافظ الحسابات بالجزائر وفريقه بمتطلبات الكفاءة العلمية والعملية للمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية"

موسم قدرة محافظ الحسابات على المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية

الترتيب	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
1	لدي محافظ الحسابات الجزائري التأهيل العلمي الازم لتمكينه من ممارسة مهنة التدقيق في ظل نظم المعلومات الإلكترونية.	2.2	0.702	-7.8000	0.0000
2	يملك محافظ الحسابات الجزائري المعرفة الكافية للتعامل مع الأنظمة الإلكترونية.	2.3	0.591	- 2.4097	0.0000
3	يدرك محافظ الحسابات الجزائري استراتيجيات نظم المعلومات الإلكترونية وتأثيراتها.	2.55	0.84	7.8000	0.0125
4	يدرك محافظ الحسابات الجزائري المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات الإلكترونية بما فيها أنشطة التجارة الإلكترونية.	2.64	0.38	8.8994	0.0000
5	يقوم محافظ الحسابات الجزائري بتحديد طبيعة وتوقيت إجراءات عملية المراجعة لنظم المعلومات الإلكترونية	2.66	0.65	8.654	0.0000
6	يدرك محافظ الحسابات الجزائري محددات التعامل بالمعاملات الإلكترونية للمؤسسة محل المراجعة.	2.90	0.89	-9.8420	0.0000
7	يدرك محافظ الحسابات الجزائري المعرفة اللازمة بالقوانين والتشريعات الخاصة بنظم المعلومات الإلكترونية ومعاملاتها.	2.80	0.78	13.5762	0.0000
8	يوجد تدريب كافي لمحافظ الحسابات بما يؤهله لمراجعة حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية	2.74	0.52	12.4309	0.0000
9	يدرك محافظ الحسابات الجزائري تأثير مخاطر أمن المعلومات المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية.	2.58	0.70	14.0086	0.0000
10	يملك محافظ الحسابات الجزائري القدرة على تحديد مدى امتثال الشركة للضريبة والمتطلبات القانونية والتنظيمية للمعاملات الإلكترونية عبر الأنترنت	2.26	0.85	12.0694	0.0000
12	يملك محافظ الحسابات الجزائري المعرفة اللازمة حول إجراءات الرقابة الداخلية على نظم المعلومات الإلكترونية.	3.6	0.634	15.0087	0.0000
13	يأخذ محافظ الحسابات الجزائري بعين الاعتبار اكتمال عوامل الدقة والتوقيت والتصحيح والإفصاح الضروري للبيانات المالية للمؤسسة محل المراجعة.	2.1	0.826	11.7605	0.0000
14	يدرك محافظ الحسابات الجزائري الضوابط التي تحكم دمج العمليات التجارية الإلكترونية مع الأنظمة المالية.	1.74	0.500	20.3489	0.0000
15	يستطيع محافظ الحسابات الجزائري تقييم سياسات أمن المعلومات والضوابط الأمنية المتبعة في المؤسسات التي تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية لمنع التغيرات غير المصرح بها للقيود المحاسبية والأنظمة التي توفر بيانات النظام المحاسبي.	2.4	0.825	-9.7211	0.0000
المجموع		2.36	0694	16.1254	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج SPSS.

تشير بيانات الجدول رقم (03) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:

✓ من خلال فقرات المحور الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة على الفقرات 1 و 2 و 10 و 13 و 14 و 15 بمتوسطات حسابية محصورة بين 1.4 و 2.4 وانحرافات معيارية تراوحت بين 0.500 و 0.826.

✓ أما آراء عينة الدراسة حول باقي الفقرات مالت إلى الحياد بمتوسطات حسابية محصورة بين 2.55 و2.90، باستثناء الفقرة 12 إذ مالت آراء العينة إلى عدم الموافقة على هذه الفقرة بمتوسط حسابي 3.6. وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 2.36 كما قدرت قيمة T المحسوبة بـ 16.1254 وهي أكبر من القيمة المجدولة وبلغ مستوى المعنوية 0.0000 وهو أقل من 0.05 مما يعني رفض فرضية المحور الأول القائلة بـ "يمتلك محافظي الحسابات في الجزائر المؤهلات العلمية والعملية للمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية عند مستوى معنوية α تساوي 0.05".

■ تحليل فقرات المحور الثاني

وسيتيم عرض النتائج المتحصل عليها في الجداول الموالية:

الجدول رقم (04): تحليل فقرات المحور الثاني " المعوقات التي يواجهها محافظي الحسابات أثناء مراجعة حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية قد تأثر على جودة خدماته "

الترتيب	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى المعنوية
1	غياب التوثيق المستندي في المؤسسات التي تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية.	2.1	0.826	11.7605	0.0000
2	تعقد نظم المعلومات الإلكترونية	1.6	0.597	11.0909	0.0000
3	قلة الخبرة في هذا المجال	1.8	0.694	-9.8420	0.0000
4	حادثة استخدام نظم المعلومات الإلكترونية بالجزائر	1.6	0.562	13.5762	0.0039
5	مخاطر المراجعة المرافقة لهذا النوع من المراجعة	2.4	0.88	9.564	0.0000
6	صعوبة الموائمة بين سياسات المؤسسة وآلية التطبيق والمراقبة لتلك السياسات.	2.7	0.84	-9.628	0.0000
7	عدم وجود دورات أو ورشات عمل متخصصة بهذا الموضوع	2.2	0.78	-16.263	0.0000
8	تدني أجرة عملية التدقيق بشكل عام.	2.4	0.65	-6.3156	0.0000
المجموع		2.1	0.76	9.6542	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج SPSS.

تشير بيانات الجدول رقم (04) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى أن فقرات المحور الثاني نرى بأن أغلب آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسطات حسابية تراوحت بين 1.6 و2.4 وانحرافات معيارية تراوحت بين 0.562 و0.881، باستثناء الفقرة السادسة فقد جاءت بمحايد بمتوسط حساب قدر بـ 2.7 وانحراف معياري قدر بـ 0.845.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 2.1 ولقد بلغت قيمة T المحسوبة 9.6542 وهي أكبر من قيمة T المجدولة وبلغ مستوى المعنوية 0.0000 وهو أقل من 0.05 مما يعني قبول فرضية المحور الثاني "يوجد معوقات يواجهها محافظي الحسابات أثناء مراجعة حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية قد تأثر على جودة خدماته عند مستوى معنوية α تساوي 0.05".

الخاتمة

انطلاقاً من طريقة المعالجة التي اعتمدها والتي جمعت بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، توصل الباحثين إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي:

✓ لدي محافظ الحسابات الجزائري التأهيل العلمي اللازم لتمكينه من ممارسة مهنة التدقيق في ظل نظم المعلومات الإلكترونية ويمتلك المعرفة الكافية للتعامل مع الأنظمة الإلكترونية والقدرة على تحديد مدى امتثال المؤسسة للضريبة والمتطلبات القانونية والتنظيمية للمعاملات الإلكترونية عبر الأنترنت.

✓ يأخذ محافظ الحسابات الجزائري بعين الاعتبار اكتمال عوامل الدقة والتوقيت والتصحيح والإفصاح الضروري للبيانات المالية للمؤسسة محل المراجعة، ويستطيع تقييم سياسات أمن المعلومات والضوابط الأمنية المتبعة في المؤسسات التي تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية ويدرك أيضاً الضوابط التي تحكم دمج العمليات التجارية الإلكترونية مع الأنظمة المالية.

✓ لا يوجد تدريب كافٍ لمحافظ الحسابات بما يؤهله لمراجعة حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية

✓ يواجه محافظي الحسابات أثناء مراجعة حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية العديد من المعوقات قد تقلل من جودة خدماته مثل (غياب التوثق المستندي في المؤسسات التي تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية، تعقد نظم المعلومات الإلكترونية وقلة الخبرة في هذا المجال، ندرة الدورات أو ورشات عمل المتخصصة لتكوين محافظي الحسابات في هذا الموضوع وتدني أجره عملية التدقيق بشكل عام).

ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها نقترح التوصيات التالية:

✓ العمل على وضع شروط تضمن العناية المهنية من محافظي الحسابات في اختيارهم لمساعدتهم.

✓ تطوير معايير المراجعة وفقاً لمتطلبات البيئة المحلية له دور بارز ومهم في زيادة جودة مهنة المراجعة في الجزائر.

✓ العمل على وضع سياسة محددة تحدد أتعاب محافظ الحسابات.

✓ ضرورة انشاء هيئة مستقلة تابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات تعمل على مراقبة جودة المراجعة بالمؤسسات التي تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية.

✓ تضمين تقرير محافظ الحسابات فقرة تشير الى تقديرهم لمخاطر المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية وكيفية استجابتهم لها.

✓ العمل على تضمين المناهج الدراسية في الجامعات بموضوعات ذات علاقة بالمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية،

✓ إلزام محافظي الحسابات ومساعدتهم بالالتحاق ببرامج وندوات تكوينية للمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية.

المراجع والإحالات:

- ¹ عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، "أسس المراجعة الخارجية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص: 17.
- ² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 10-01 الصادر في 29 جوان 2010، "المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد"، العدد 42، المادة 43، ص: 07.
- ³ نفس المرجع السابق، المادة: 43، ص: 07.
- ⁴ Loudon K. C. and Loudon J. P., "Management Information Systems", 9th ed., Prentice Hall, 2006, P13.
- ⁵ عبد الرزاق محمد قاسم، "نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة"، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2003، صفحة 18.
- ⁶ عبد العزيز السيد مصطفى، "استخدام الحاسب في التدقيق المالي والمراجعة"، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر، 2014، ص: 05.
- ⁷ نفس المرجع السابق.
- ⁸ عبيد بن سعد المطيرى، "التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة"، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك سعود بالقصيم، 2003، ص 202-203.
- ⁹ Curtis, Mary B., Ralph E. Viator, "Auditor's Multidimensional Knowledge Structure and Computer Performance", Journal of Accountancy, Online Issues, February 2001, P.1.
- ¹⁰ أحمد أسامة شلتوت، "استخدام نظم الخبير بالحاسب الآلي في ترشيح الحكم الشخصي لمراجع الحسابات (دراسة نظرية تطبيقية)"، ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة - جامعة قناة السويس، 1996، ص: 19-20.
- ¹¹ نفس المرجع السابق، ص: 20.